الضباع حتى لا يجب منع البهيمة عن اكل الحشرات والبعوض بل قد يحرم لكونه سعيا للشر فى عدمها اللهم اذا لم تقلب العاقل بالافتراس فيجب المنع دفعا
لتضرره ومنها ان الايلام باسر الله تعالى كما فى استعمال البهائم واباحتها
كما فى ذبحها او بتمكينه مع تاخير الانتصاف الى دار الجزاء كما فى المظلوم عوضه
الله تعالى فى مقابلة عن الظلم ومنها انه اذا استوى لذة والم فى كونهما طريقا
فالجمهور على انه تتعين اللذة ويقبح الالم لانه انما يحسن اذا تضمن طريقا
للعوض واللطف وقال ابو هاشم بل يتخير بينهما كما بين المنفعتين لان
الايلام مع كونه عرضا لطفا قد يخرج عن كونه عبثا وظلما ومنها ان العوض
يستحق دائما عند الله على كل الثواب اذ لو انقطع لا انقطع بانقطاع تفضل
عوض احر وهلم جرا وانقطاعه عند ابى هاشم اذ لو شرط الدوام لاحبط
بدونه والتالى باطل لان العقلاء قد يستحسنون الالام لمنافع منقطعة
ومنها انهم اختلفوا فى انه هل يشترط عند ايفاء العوض علم المعوض بانه
حقه كالثواب ام لا بناء على ان الغرض منه مجرد اللذة والمنفعة
وفى الثواب بمعنى التعظيم فلا بد من علمه بذلك ومنها انه هل
يجوز التفضل بانتصاف المظلوم من الظالم بناء على ان حقه فى الاعواض
المقابلة بالمضار وقد وصلت ام لا بناء على ان حقه فى الاعواض
الواجبة ولم تصل وانه لو جاز التفضل بعوضه لجاز تركه الانتصاف
من الظالم وهو باطل ومنها ان العوض الواجب على الله تعالى لا يصح
اسقاطه اذ لا نفع فيه لاحد لكن يصح نقله الى الغير بتفضله بخلاف
الثواب فانه لكونه مجرد تعظيم لا تقبل ذلك واما الواجب على العبد
فعند عبد الجبار لا يصح اسقاطه كهبة المجهول وقيل يصح لما فيه
بالجانى والجهالة لا تمنع صحة الاسقاط كما فى الابراء كذا يصح نقله
الى الغير بان يهب عوضه من غيره لكن شبهة الجهالة فى ذلك
تتاكد ومنها اختلافهم فى ان العوض هل يجب ان يكون فى الآخرة
وهل يحبط بالذنوب اعتبارا بالثواب او يجوز فى الدنيا ولا يحبط
اصلا لعدم الدليل على التخيير وفى انه هل يجوز التفضل بمثل الاعواض
الدائمة من غير سبق الم اولا وعلى تقدير الجواز هل يجوز الالام ويحسن
لمجرد العوض كما هو رأى ابى على ام لا بد من ضم نفع زائد من
مزيد نفع المتفضل به غير لزوم مما استحقاق ام لا يبعد ذلك من
ان يكون الطافا للمولى فى الزجر عن القبيح وللغير بحسب الانتظار
والاعتبار كما هو رأى البصريين ايضا من كلا الامرين كما هو رأى ابى
هاشم بناء على انه لما جاز مثل العوض بنفسه كذا الايلام لمجرد العوض
عبثا خارج عن الحكمة وما يقال ان للمستحق الالام مزيد نفع على المتفضل

به

به الغير الالام فانما هو فى حق من يوثق من تفضله فان قيل هل يجوز عندهم
ايلام الغير لمنفعة يبذل له دون رضاه قلنا اذا كانت منفعة عظيمة موقنة
يتفق العقلاء على ايثارها ذلك الالم لاجلها فان قيل فليلزم جواز ذلك
للعبد ايضا اجيب بالتزامه اذ بالفرق فان الله تعالى عالما بالمكلفين
من التفويض بخلاف العبد واما الايلام بدون الرضى لمنفعة الغير على
ما يراه البصريون فى ايلام تريد لاعتبار عمرو وجمهور المعتزلة
فى ذبح الحيوانات واستخدامها لمنافع العباد فلا يفعل حسنه لا لتزام
اعواض تزيد عليها اذ اضطر بوا فى انها تكون فى الدنيا ام فى الآخرة
وفى ان ايهما هل تدخل الجنة ويخلق فيها العقل والعلم بان ذلك
عوض ام لا وفى ان عاقبة امرها ما هى او فى بعض التناسخية قول
الكافر يا ليتنى كنت ترابا يكون حين يوصل الله تعالى الى ايهما
اعواضها ثم يجعلها ترابا واما اعواض الكفار والفساق فقيل فى
الدنيا وقيل فى النار بتخفيف العقاب بحيث لا يحس بها مرفقان
قلت فما بالك تفرضته لهذا الفزوع قلت لئلا اتهمه وتخذ برا من
ان يذهب احد اليها وليلا يوجد من يقول بها مع ثبوت الصلحا
فيحس الظن به وبنقيل مثله وغير ذلك مما لا يخفى على المتامل فى
المقاصد الحسنة والمقالات المستزلة بان الله تعالى يمنع ارادة
الشر وروا القبائح وزعموا انه يريد من الكافر الايمان وان لم يقع
لا الكفر وان وقع وكذا يريد من الفاسق الطاعة لا المعصية
حتى ان اكثر ما يقع من العباد خلاف مراده ويشنعوا على ذلك
اصلهم الناسد من الحسن والقبح العقليين اشارا بى وردوا قولهم
بالنبى والنبى عليه جميعا بقوله **وجايز** عقلا عند اهل الحق **عليه**
تعالى **خلق** اى ارادة ايجاد **الشر** باجرايه على يدى العباد
وهو ما يضرون عنه بالقبيح وهو ما يكون متعلق الذم فى العاجل
والعقاب فى الاجل **و** ارادة **خلق الخير** كذلك وهو ما يعبرون عنه
بالحسن وهو ما يكون متعلق المدح فى العاجل والثواب فى الاجل قالت
السعدية والاحسن ان يفسر بما لا يكون متعلق الذم والعقاب
ليشمل المباح وهذا واقع عندنا برضاه تعالى وامر وبحبته اى ترك
الاعتراض على فاعله والاول بخل سفه لما على فاعله من الاعتراض
قال تعالى ولا يرضى لعباده الكفر ان الله لا يامر بالفحشاء وكلاهما
واقع بارادته تعالى لما تقرر من ان ارادة الله تعالى متعلقة بكل
كاين غير متعلقة بما ليس بكاين على ما اشتهر بين السلف وروى
مرفوعا الى النبى صلى الله عليه وسلم ان ما شاء الله كان وما لم يشا

Copyright © King Saud University